انها تتسم بوجه عام بمواصفات متقدمة نسبيا، من حيث المهارة والانتظام والاستقرار والتركز. الا ان عمال النقل المنفردين، اي غير المنتظمين، لا يتمتعون بهذه المواصفات. ومع اننا استبعدنا حوالي نصف العاملين في هذا القطاع من أجل استخراج الحجم التقريبي للعمال المأجورين في النقل (حيث هم عاملون مستقلون اي يعملون لحسابهم الخاص او هم مشاركون)، فان هذا لا يجب ان يصرف الانتباه عن السمات السايكولوجية والايديولوجية للعمال المأجورين في هذا القطاع (التطلع للتحول الى مالك مستقل لسيارة...). ان تدني الاهمية النسبية لحجم عمال السكك الحديدية وعمال ميناء العقبة، يجعل الوزن الاكبر لعمال النقل البري والداخلي. وبين هؤلاء يكثر العمال المنفردون غير المنتظمين في مؤسسات كبيرة.

اما القوة الثانية فهي فئة عمال المؤسسات التجارية والمالية. وتتسم هذه الفئة بالتبعثر الشديد حيث بلغ عدد المؤسسات التجارية ١٣٣٣٥ مؤسسة، تستخدم كل منها ما دون ٢٥ شخصا، كما في تعداد القوى العاملة لعام ١٩٧٠. من جهة اخرى يقتصر عدد المؤسسات التجارية والمالية الكبيرة على نحو ٢٧ مؤسسة. وتستخدم المؤسسات الصغيرة ٢٣٣٦٨ شخصا، فيما تستخدم المؤسسات الكبيرة ٣٠٥٦ شخصا. لكن اضافة الى الكثرة العددية للمؤسسات التجارية وتدني معدل الاستخدام (اي بالتالي تبعثر العاملين في هذا القطاع) يكثر العاملون لحسابهم او للاسرة. لكن يندر وجود العاملين بدون اجور او لحساب الاسرة في المؤسسات التجارية والمالية الكبيرة. لقد افترضنا ان عدد العمال المأجورين في قطاع التجارة يقل قليلا عن ١٠ الاف عامل، من اصل ٢٦٤٢٤ هو عدد العاملين في قطاع التجارة والبنوك، اي انهم يوازون ما نسبته ٣٧,٥٪. ويقل هذا، في تقديرنا، عن حجم الاستخدام مقابل اجور في هذا القطاع، الذي نرى انه يتراوح ما بين ٤٠٪ و٤٥٪ من اجمالي العاملين في المؤسسات التجارية والمالية[٤٥].

ثالثا: عمال واجراء قطاع الخدمات

وتضم هذه الكتلة فئات متنوعة جدا من العمال المأجورين الذين لا يتمتعون بخصائص موحدة. فهي تضم عمال المؤسسات الحكومية، وقدرناهم بحوالي ١٦,٧ الف عامل، وهم مياومون غير مصنفين ضمن الوظائف الثابتة للجهاز الحكومي، ويتوزعون بين المؤسسات الحكومية ذات الطبيعة الانتاجية كوزارة الاشغال العامة (حوالي ١٣٠٠٠) وسلطة المصادر الطبيعية وغيرها من المرافق العامة المستقلة، وبين خدمات المواصلات والبرق والبريد والخدمات الزراعية.

كما تضم هذه الكتلة عمال المؤسسات الخدمية الخاصة، التي تتميز بمواصفات المؤسسات التجارية الصغيرة، وعمال المطاعم والفنادق، وقطاعا من العمال العاملين في الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك قطاعا من العاملين في الخدمات الشخصية. والعمال الاخيرون يتسمون بسمات شبه بروليتارية. وما من شك في ان هذه الكتلة المتنوعة الخصائص وغير الموحّدة هي، من حيث تكوينها المهني او من حيث نمط ارتباطها الوظيفي برب العمل، الكتلة الاقل اتصافا بالصفات الطبقية للبروليتاريا. ويعكس ارتفاع وزنها النسبي الى ٣٥٪ من حجم الطبقة العاملة مدى تأثيرالاختلال الشديد في التكوين العام للاقتصاد والطابع الخدمي للبنية الرأسمالية على خصائص الطبقة العاملة حتى مطلع السبعينات[٤٦].

اخيرا، يمكن انطلاقا من وحدة الخصائص وتقاربها ان نستخلص ما يلي:

أ) يشكل عمال الصناعات والبناء والنقل كتلة متجانسة نسبيا، وتضم ٥٠٦٥١ عاملا اي ٢٣٪ من مجموع السكان العاملين. وبرغم انها تشكل الكتلة الثانية من حيث الوزن النسبي، بعد عمال الخدمات، الا انها تشكل اغلبية العاملين في هذه القطاعات. فهي توازي ٧٦٪ من العاملين، بأجور وبدون اجور، في الصناعة والبناء والنقل. وتتماثل خصائص فئات هذه الكتلة من حيث وجود